

Distr.: General
15 November 2022
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية والأربعون

23 كانون الثاني/يناير - 3 شباط/فبراير 2023

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و 21/16*

جمهورية كوريا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- تقدم حكومة جمهورية كوريا (الحكومة) هذا التقرير الوطني في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 21/16.
- 2- ويتضمن هذا التقرير معلومات عن تنفيذ التوصيات التي قُبلت في الجولات السابقة وجميع التدابير التشريعية والقضائية والإدارية المتخذة لتحسين حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا، منذ الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل المعقودة سابقاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2017.
- 3- وفي نيسان/أبريل 2022، قدمت الحكومة بحض اختيارها تقرير منتصف المدة للجولة الثالثة الذي يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ جميع التوصيات المقدمة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل إلى مجلس حقوق الإنسان. ونُشر التقرير علناً على الموقع الإلكتروني لوزارة العدل.

ثانياً - المنهجية المعتمدة وعملية إعداد التقرير

- 4- صاغت وزارة العدل التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية لتقديم التقارير التي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان استناداً إلى مقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17 وبناء على التوصية الواردة في المبادئ التوجيهية، أشارت الوزارة إلى أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في سياق إعداد تقرير حالة تنفيذ التوصيات وحددت الأهداف والغايات ذات الصلة إلى جانب التوصيات السابقة. وهذا من شأنه أن يعزز اتساق وفعالية السياسات الوطنية ومستوى المساءلة لحماية حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 5- وصاغت الحكومة هذا التقرير بالتشاور مع 12 وزارة ومؤسسة معنية، بينما نظمت مناقشات لجمع آراء الجمهور. وعلاوة على ذلك، طلبت وزارة العدل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الإبداء بآرائها بشأن التقرير. واستعرضت توصيات المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وأدرج جزء منها في التقرير.

ثالثاً - تنفيذ توصيات الجولة الثالثة

ألف - التوصيات المنفذة

1- تنفيذ الآليات الدولية لحقوق الإنسان

- 6- بذلت الحكومة جهوداً من أجل الوفاء بالتزاماتها وفقاً للمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان والامتثال لآليات حقوق الإنسان. ووجهت الحكومة دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وأجرت حواراً بناءً خلال الزيارات القطرية التي نظمها المقررون الخاصون للبلد⁽¹⁾. وواصلت الحكومة تعاونها مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في سيول، على الرغم من الصعوبات الناجمة عن انتشار كوفيد-19 منذ عام 2020، واستمرت في التعاون والدعم بالطرق التي لا تقوم على الحضور شخصياً. (التوصيات 7-130 - 9-130)

سحب التحفظات على المادة 25(هـ) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

7- عند التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2008، أُبدي تحفظ على تطبيق المادة 25(هـ) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تحظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في توفير التأمين على الحياة بسبب شواغل تتعلق بتعارضها مع المادة 732 من القانون التجاري، التي تحظر اشتراك الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية في برنامج التأمين على الحياة. غير أن الحكم المذكور عُدّل في آذار/مارس 2014 لِيُسمح للأشخاص ذوي الإعاقات العقلية الذين يتمتعون بالقدرة العقلية بإبرام عقد التأمين على الحياة. وعليه، سحب التحفظ على المادة 25(هـ) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2021. (التوصيتان 132-12)

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

8- أثناء وضع خطة العمل الوطنية الثالثة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للفترة 2018-2022 في عام 2018، أعدت الحكومة فصلاً منفصلاً عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يتضمن مهام السياسة العامة ذات الصلة وتتبع حالة التنفيذ السنوية. وفي عام 2021 أيضاً، قدمت الحكومة مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية للقانون الإطاري لسياسات حقوق الإنسان الذي يعالج مسؤولية الشركات عن احترام حقوق الإنسان وواجب الدولة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وعقدت الحكومة منتديات في عامي 2020 و2021 لتيسير عقد المناقشات ونشرت مبادئ توجيهية للشركات لكي تتمكن من فهم المعايير الدولية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذها على نحو أفضل. (التوصية 130-26؛ الغاية 12-6 من أهداف التنمية المستدامة)

التعاون الإنمائي الدولي

9- بذلت الحكومة جهوداً لتنفيذ برامج التعاون الإنمائي على أساس نهج قائم على حقوق الإنسان. وتتص الخطة الاستراتيجية الحكومية الثالثة بشأن التعاون الإنمائي الدولي (2021-2025) على ضرورة مراعاة نوع الجنس وحقوق الإنسان عند صياغة سياسات المساعدة الإنمائية الرسمية وتصميم المشاريع. وتتولى الوكالة الكورية للتعاون الدولي بدورها إقامة مشاريع لتعزيز حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال، في إطار استراتيجية منتصف المدة لحقوق الإنسان (2021-2025) وخطة تنفيذ برامج التعاون الإنمائي القائمة على حقوق الإنسان (2020-2023). وتأخذ الحكومة حقوق الإنسان في الحسبان أثناء تخطيط وتنفيذ وتقييم مشاريع تقديم المنح في إطار التعاون الإنمائي عن طريق إجراء تقييم الأثر على حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، سعت الحكومة إلى تعزيز المساءلة باتخاذ التدابير اللازمة بشأن الوكالات المنفذة في حالة ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان المكفولة لسكان المحليين، استناداً إلى خطة الإدارة الثانية القائمة على حقوق الإنسان التي وضعتها الوكالة الكورية للتعاون الدولي (2021-2023). (التوصية 132-69)

2- التغييرات التي طرأت على الإطار الوطني

خطة العمل الوطنية

10- وضعت الحكومة خطة العمل الوطنية الثالثة (2018-2022) ونفذتها حرصاً منها على الممارسة المؤسسية المتمثلة في ضمان حقوق الإنسان. وفي إطار مراعاة الأصول القانونية، كفلت الحكومة مشاركة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والأكاديميين والمجتمع المدني عن طريق عقد جلسات استماع علنية وجمع الآراء والتعاون الوثيق مع الوزارات المختصة. وتتحضر الحكومة لوضع خطة العمل الوطنية الرابعة لتلبية الطلبات الجديدة المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان والمعايير الدولية، وستكفل مشاركة مختلف أصحاب المصلحة. (التوصيات 130-12 - 130-14)

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

11- ينص قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا على أن يتلقى الرئيس، والجمعية الوطنية، ورئيس المحكمة العليا توصيات من المرشحين أو يستمع إلى آراء من فئات مجتمعية ويسمو المفوضين أو يعينونهم. وتجمع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الآراء عن طريق نشر المسائل المتعلقة بانتهاء مدة ولاية المفوضين والمعلومات المتعلقة بالتوصيات المقدمة إلى المفوضين، على شبكة الإنترنت وتوزع النشرات الصحفية. ويكفل استقلال المفوضين بعدم تحميلهم المسؤولية عن الملاحظات التي يقدمونها أو القرارات التي يصدرونها أثناء أدائهم لواجباتهم إذا لم يكن في الأمر تعمداً أو إهمال، ولا يجوز عزل المفوضين إلا إذا صدر في حقهم حكم بالسجن. وتعترف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بإجراء تعديلات لضمان الاستقلال التنظيمي وإجراءات شفافة وتشاركية في انتخاب المفوضين. (التوصيات 10-130 - 11-130)؛ الغاية 16-أ من أهداف التنمية المستدامة)

تحسين حقوق الإنسان في صفوف الجيش

12- بعد مقتل الجندي يون الذي توفي بسبب تعرضه لسوء المعاملة من رفاق آخرين في عام 2014، أُدرجت مؤخراً أسس تعيين ضابط معني بحماية حقوق الإنسان العسكري في القانون الإطاري المتعلق بالصفة والخدمة العسكريتين في كانون الأول/ديسمبر 2015. وبعد نقاش طويل، أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في عام 2022 منصب الضابط واللجنة المكلفة بالتحقيقات والتدابير التصحيحية والتوصيات السياسية المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والتميز في صفوف الجيش. وتنفذ الحكومة نظاماً شاملاً لمنع الانتحار عبر مراحل تحديد الهوية وإدارة الحالات والعزل، وتوفير المشورة والعلاج الخاص بالصحة العقلية للجنود الذين يواجهون صعوبات أثناء الخدمة. ونظمت الحكومة لجنة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسة الجيش لمنع الاعتداء الجنسي في الجيش في عام 2021 وصاغت توصيات لمنع الاعتداء الجنسي في الجيش وحماية الضحايا وتقديم الدعم لهم. وفي عام 2022، أنشأت وزارة الدفاع الوطني والجيش منظمات لمنع العنف الجنسي والتصدي له من أجل معالجة الحالات ذات الصلة، ورفع عدد المرشدين المعنيين بشكاوى الاعتداء الجنسي في الجيش من أجل توفير الحماية والدعم للضحايا. وعملت الحكومة أيضاً على تبسيط الإجراءات عن طريق إدراج حكم مؤخراً يتعلق بالفصل بين الجاني والمجني عليه، ووضعت مبادئ توجيهية لمعالجة الأضرار الجانبية. ويجري سنوياً تحقيق شامل بشأن الوضع الفعلي لمشكلة العنف الجنسي في الجيش منذ عام 2022، وتطور في الوقت الحالي تطبيقات هاتفية تكفل إخفاء الهوية والإدارة المتكاملة للحالات. وسعيًا إلى تحسين الثقافة العسكرية جذرياً، تعمل الحكومة على وضع وتنفيذ برامج شتى ودورات تثقيفية تراعي الاعتبارات الجنسانية وتأخذ في الاعتبار الخصائص الوظيفية للرتب العسكرية.

التثقيف في مجال حقوق الإنسان

13- أُدرجت وزارة التربية مادة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في عام 2018. وبناء على ذلك، أعدت الوزارة مواد تعليمية ونفذت برامج تدريبية شتى لبناء قدرات المعلمين في ميدان التثقيف بشأن حقوق الإنسان منذ عام 2019. وفي عام 2020، خضع المرسوم التنفيذي لقانون التعليم الابتدائي والثانوي للتعديل فبات يقضي بالسماح للمدارس بوضع قواعد خاصة بها بشأن الحياة المدرسية استناداً على أنشطة مستقلة للتوعية بحقوق الإنسان. ومنذ عام 2021، تعاونت الوزارة و17 مكتباً من مكاتب التعليم على وضع برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتوزيعها على موظفي المدارس وعلى إعداد التدريب الخاص ببناء قدرات المعلمين.

14- وراقبت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الكتب المدرسية المقررة في المدارس الابتدائية والمتوسطة خلال الفترة 2017-2018 وأصدرت إعلاناً مشتركاً مع المشرفين على مكاتب التعليم في العاصمة والمقاطعات، البالغ عددها 17 مكتباً، لزيادة الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز التنقيف في مجال حقوق الإنسان. وعملت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً على تيسير التنقيف في مجال حقوق الإنسان في الجامعات من خلال تنظيم مجلس مراكز حقوق الإنسان في الجامعات في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت جهوداً لنشر الوعي بحقوق الإنسان في المجتمع بأسره من خلال توفير التنقيف للفئات المستهدفة في كل مضمار مثل المجتمع والمؤسسات العامة (توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين الحكوميين والصحفيين على سبيل المثال)، ومن خلال إعداد مضامين شتى. (التوصية 130-65؛ الغاية 4-7 من أهداف التنمية المستدامة)

3- الحقوق المدنية والسياسية

القضاء على الاتجار بالبشر

15- سُنَّ قانون منع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا وغيرهم، وسوف يطبق ابتداءً من كانون الثاني/يناير 2023. ويحدد هذا القانون المفاهيم المتعلقة بالاتجار بالبشر ومجموعة الجرائم تمشياً مع المعايير الدولية، وينص في الوقت نفسه، على إنشاء نظام استجابة في جميع أجهزة الحكومة؛ وتعزيز جهود تحديد هوية الضحايا وتوفير الحماية والدعم لهم؛ وتعزيز توعية الجمهور؛ وما إلى ذلك. وبموجب هذا القانون، يمكن للحكومة أن تسعى بصورة منهجية إلى وضع سياسات عن طريق إعداد خطة شاملة لمنع الاتجار بالبشر واستعراض التقدم الذي تحرزه كل وزارة. وتعتزم الحكومة أيضاً وضع واستخدام مؤشرات لتحديد هوية الضحايا، والبت في الحالات، وتوفير الدعم الطبي والقانوني والمعيشي للضحايا الذين تم تحديدهم، وغيرهم. وفي الوقت الحاضر، يقدم الدعم المالي (مثل الأموال اللازمة للإنقاذ؛ وتغطية المصروفات الطبية والمعيشية والرسوم الدراسية، ومصروفات الجنازة؛ وما إلى ذلك)، والمشورة القانونية وخدمات التقاضي والدعم النفسي. (التوصيات 130-44 - 130-47 و 132-112؛ الغايات 8-7 و 16-2 و 16-3 من أهداف التنمية المستدامة)

منع العنف العائلي

16- وقامت الحكومة بتعديل وسن قانون الحالات الخاصة المتعلقة بالمعاقبة على جرائم العنف العائلي اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021، وذلك بهدف توسيع تعريف جرائم العنف العائلي وفرض عقوبة جنائية في حالة انتهاك الأمر الجزري. وتقدم الحكومة خدمات شتى للضحايا، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والخدمات القانونية والطبية عن طريق مراكز تقديم المشورة والملاجئ والخطوط الساخنة وأرقام الطوارئ وما إلى ذلك⁽²⁾. وفي عام 2020، زادت الحكومة عدد العاملين في مراكز تقديم المشورة، ودعمت نفقات التدريب المهني - بطرق مثل تمويل التدريب المهني - ووسعت نطاق الإسكان التأجيري العام، مما أتاح تعزيز الاستقلال الدائم للضحايا وسلامة السكن. ويعزز نظام دعم الضحايا على شبكة الإنترنت وخارجها. وتتخذ المعاهد الوطنية والحكومات المحلية والمدارس وغيرها كل عام، برامج للتدريب بشأن منع العنف العائلي. (التوصيات 130-27 - 130-35؛ الغايتان 5-2 و 16-3 من أهداف التنمية المستدامة)

المستكشفون ضميرياً والخدمات البديلة

17- واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2020، سنت الحكومة قانون تعيين المواطنين في الخدمة البديلة وأدائهم لها تنفيذاً للتوصية التي لم تؤيد خلال الدورة الثالثة. وهذا إجراء متابعة للقرار الصادر عن المحكمة

الدستورية في حزيران/يونيه 2018، الذي ينص على أن المادة 5 من قانون الخدمة العسكرية غير دستورية لأنها لا تنص على الخدمة البديلة. وينص القانون الجديد على لوائح بشأن الخدمة البديلة للمستكفين ضميرياً، التي تستلزم قضاء 36 شهراً في المرافق الإصلاحية. وبدأ استدعاؤهم للخدمة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2022، ويؤدي 886 شخصاً واجباتهم في المرافق الإصلاحية اعتباراً من حزيران/يونيه 2022. وفي غضون ذلك، أُفِرَجَ عن جميع الأشخاص المسجونين بسبب الاستكاف الضميري بحلول شباط/فبراير 2019. (التوصيات 94-132 - 106-132)؛ الغاية 1-16 من أهداف التنمية المستدامة)

الحق في الخصوصية

18- في آب/أغسطس 2018، قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قانون حماية أسرار الاتصالات، الذي يجيز اعتراض طائفة واسعة من الاتصالات عن طريق اعتراض حزم خطوط الإنترنت. وبناء على ذلك، غُذِلَ هذا القانون لإدراج شرط تكميلي مؤخراً بناء على طلب توفير بيانات تأكيد الاتصال في المحطة الرئيسية وتحضير إجراءات المراقبة القضائية اللازمة لاعتراض حزم خطوط الإنترنت. وتجري مناقشة تعديل قانون شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسماح لمقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية بتوفير بيانات الاتصالات للوكالات المعنية بالتحقيق ثم إخطار المشتركين في خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التدابير المتخذة لصالح الفئات الضعيفة

19- بذلت الحكومة جهوداً لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية وإرساء الأساس لقيام "دولة رفاه شاملة للجميع" عن طريق مواصلة توسيع شبكة الأمان الاجتماعي لفائدة الفئات الضعيفة. وألغت الحكومة القاعدة المتعلقة بالشخص الملزم بتوفير الأمن المعيشي الأساسي، وهي قاعدة تقضي بحجب أهلية الحصول على استحقاقات المعيشة على من لديه قريب مباشر وغير ذلك، يكسب قدراً معيناً من الدخل، في إطار نهج تدريجي يمتد على مدى أربع سنوات من عام 2017 إلى عام 2021. ومنذ عام 2018، سعت الحكومة إلى وضع سياسات ترمي إلى حل الاستقطاب من خلال زيادة علاوة الطفل، ورفع قيمة استحقاقات المعاشات التقاعدية الأساسية واستحقاقات المعاشات التقاعدية للأشخاص ذوي الإعاقة، وإيجاد المزيد من فرص العمل لكبار السن وتنفيذ مشروع تجريبي بشأن بدلات الحوادث والمرض على الطريقة الكورية. ومنذ عام 2017، نُفِذَ نظام مسؤولية الدولة عن رعاية مرضى الخرف عن طريق تعزيز الرعاية الوطنية لمرضى الخرف، وتوسيع البنية التحتية بما في ذلك مراكز الدعم، وخفض التكاليف الطبية وإجراء الفحوصات وخلق بيئة ملائمة للمصابين بالخرف. وتعززت مسؤولية الدولة عن توفير الرعاية أيضاً عن طريق توسيع مراكز الرعاية النهارية العامة وإلغاء نظام تصنيف الإعاقة في عام 2019. (التوصيات 23-130 - 24-130)

ضمان الحقوق المتعلقة بالسكن

20- تنفذ الحكومة سياسات شتى ترمي إلى ضمان الحق في السكن. وقدمت الحكومة إرشادات بشأن نظام الرعاية السكنية، بما في ذلك الإسكان التأجيري العام واستحقاقات الإسكان في سياق إجراء دراسات استقصائية للزيارات تشمل المقيمين في مساكن غير لائقة وتقديم خدمات المشورة المتعلقة بالرعاية السكنية، بما في ذلك تقديم المشورة بشأن مدى صواب الانتقال إلى الإسكان التأجيري العام، مما يحول دون حرمان الناس من الحصول على بيئة عيش مناسبة بسبب نقص المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت

الحكومة في المتوسط، خلال الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، 140 000 فرصة للإسكان التأجيري العام 40 000 فرصة للإسكان التأجيري الخاص المدعوم من الحكومة، وأعطت الأولوية لتوفير الإسكان التأجيري العام للفئات الضعيفة ودعمت تكاليف النقل. (الغاية 1-11 من أهداف التنمية المستدامة)

رعاية كبار السن

21- سعياً إلى تحسين ظروف عيش كبار السن، رفعت الحكومة عدد الوكالات المحلية المعنية بحماية كبار السن من 34 وكالة إلى 37 في عام 2021، ووفرت خدمات رعاية مصممة خصيصاً لهذه الفئة منذ كانون الثاني/يناير 2020. وسعياً منها أيضاً إلى منع سوء المعاملة، نفذت أنشطة ترويجية وتدريبية شملت حوالي 50 000 شخص منذ عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، توفر على الفور، خدمات السلامة والأمن الخاصة بحالات الطوارئ، بما في ذلك رصد حالات الطوارئ، وتدابير الاستجابة، وتدابير المتابعة، في الحالات الطارئة مثل الحرائق أو الحوادث التي يتعرض لها كبار السن الذين يعيشون وحيداً والأشخاص ذوو الإعاقة. وسعياً إلى تعزيز هذه الخدمات، تخطط الحكومة للاستعاضة عن المعدات الداخلية بمعدات متطورة لفائدة 300 000 أسرة بحلول عام 2023. (التوصيات 130-55 - 130-62)

دعم الأسر الوحيدة الوالد

22- في عام 2019، رفعت الحكومة سن الأطفال المؤهلين للحصول على إعانات رعاية الأطفال المقدمة للأسر الوحيدة الوالد من أقل من 14 عاماً إلى أقل من 18 عاماً لزيادة الدعم الذي تستفيد منها الأسر الوحيدة الوالد. ويمكن أيضاً، أن يُمنح الوالد الوحيد الذي يستفيد من إعانات المعيشة إعانات رعاية الأطفال، ويحصل الوالد الوحيد، بين سن 25 و34 عاماً، على إعانات إضافية لرعاية الأطفال تتراوح قيمتها بين 50 000 و100 000 وون كوري شهرياً. وطبق قانون دعم الأسرة الوحيدة الوالد في نيسان/أبريل 2021 لتمكين الأجنبي الذي يربي طفلاً يحمل الجنسية الكورية، بغض النظر عن حالته الاجتماعية، من الاستفادة من الدعم المخصص للأسر الوحيدة الوالد. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة، في تموز/يوليه 2021، بتعديل وإنفاذ قانون تفعيل ودعم مدفوعات إعالة الطفل لفرض ما يلزم من أحكام إدارية وعقوبات جنائية وما إلى ذلك، بما في ذلك تعليق رخصة القيادة أو حظر السفر على الوالد غير الحاضن الذي يتقاعس عمداً عن أداء واجب النفقة لتربية الطفل، من أجل تعزيز تفعيل مدفوعات إعالة الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، زادت الحكومة مدة الاستفادة من الدعم العاجل المؤقت لنفقات تربية الأطفال من 9 أشهر كحد أقصى إلى 12 شهراً، مما عزز الدعم المقدم للوالد الوحيد ذي الدخل المنخفض الذي يتولى تربية الأطفال. (التوصيات 130-48 - 130-49)؛ الغايتان 5-1 و8-5 من أهداف التنمية المستدامة)

تعزيز حقوق العمال الأساسية

23- عملت الحكومة، منذ حزيران/يونيه 2017، على اتخاذ وتعزيز تدابير ترمي إلى القضاء على ممارسات الاستخدام غير العادلة، من أجل تعزيز حقوق العمال الأساسية. وعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والعمالي اجتماعات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2019 لمناقشة سبل تحسين نظام تمثيل العمال وكذلك مناقشة الممارسات والقضايا المتعلقة بالنقابات العمالية والمفاوضة الجماعية مع فئات خاصة من أصحاب العمل. ونتيجة لذلك، قررت الحكومة تنظيم إجراءات تعيين ممثلي العمال والطريقة المتبعة ومركزهم وضمان مزاوله نشاطهم. وفي وقت لاحق، طُرح نص تعديل قانون تعزيز مشاركة العمال وتعاونهم، الذي يجسد فحوى هذا القرار، وسيدخل التعديل حيز التنفيذ في كانون الأول/ديسمبر 2022، وتعمل الحكومة على توسيع نطاق تغطية التأمين الاجتماعي، مثل تأمين العمل والتأمين ضد حوادث العمل، من أجل تعزيز شبكة

الأمان الاجتماعي لفائدة العمال بما في ذلك الفئات الخاصة من العمال والعمال المستقلين. واعتباراً من حزيران/يونيه 2022، أصبح نظام التأمين ضد حوادث العمل يطبق على 15 مهنة وسيوسع نطاق تطبيقه أكثر. وفي كانون الثاني/يناير 2022، طُبِقَ نظام تأمين العمل على 14 مهنة بإضافة مهنتين إضافيتين، مثل عمال التوصيل والسائقين. وفي الوقت نفسه، كان لا بد، في أيلول/سبتمبر 2021، من إعداد تدابير حماية وتنفيذها لحماية العمال من مختلف الفئات، مثل العمال الذين يزاولون مهنة خاصة والعمالة الخاصة والعمال المستقلين، عن طريق تهيئة مكان عمل تسوده الشفافية والإنصاف، وتحسين بيئة العمل وتوسيع شبكة الأمان الوظيفي. (التوصية 130-51؛ الغاية 8-8 من أهداف التنمية المستدامة).

توفير بيئة عمل صحية

24- عملت الحكومة، منذ تموز/يوليه 2018، على إعداد وتعزيز تدابير ترمي إلى حماية الموظفين من التحرش في مكان العمل. وفي إطار هذه الجهود، أدخل تعديل على قانون معايير العمل (الذي سن في تموز/يوليه 2019) لتعريف التحرش في مكان العمل وحظره وإلزام صاحب العمل بالتحقيق في حالات التحرش واتخاذ التدابير اللازمة بشأن الجاني والمجني عليه. وتُحظر معاملة ضحايا التحرش من الموظفين معاملة ظالمة. وقد بين القانون أيضاً تدابير منع التحرش في مكان العمل وتدابير مكافحته. وبالإضافة إلى ذلك، خضع قانون معايير العمل كذلك للتعديل (سُنَّ في تشرين الأول/أكتوبر 2021) لاعتماد لوائح تقييدية مثل فرض غرامات في حال تحرش صاحب العمل بشخص ما في مكان العمل (بما في ذلك بموظف من أقارب صاحب العمل) أو تقاعس عن الالتزام بالتحقيق في حالات التحرش واتخاذ التدابير اللازمة. كما أدرج حكم جديد يتعلق بالحفاظ على السرية لتعزيز فعالية النظام ومنع الأضرار الثانوية. (الغائتان 8-5 و8-8 من أهداف التنمية المستدامة)

التدابير المتخذة لصالح العمال غير النظاميين

25- بذلت الحكومة جهوداً دؤوبة للتصدي لممارسة التعسف والتمييز ضد العمال غير النظاميين. وسعيًا إلى خلق ثقافة استخدام عمال نظاميين، خففت الحكومة من شروط الحصول على الإعانات المقدمة لتحويل العمال غير النظاميين إلى عمال نظاميين، وفي عام 2017، مددت فترة الاستقادة من المزايا الضريبية لمن ينتقل إلى العمل النظامي، ووسعت نطاق نظام نشر استمارة التوظيف، وعززت هذا النظام. ونقحت أيضاً المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعمل المستقر وحماية ظروف عمل الموظفين المعينين بعقود محددة المدة لحث الشركات الخاصة على تحسين هيكلها الوظيفي طوعاً⁽³⁾. وتفرض الحكومة إلزامية إدراج التمييز ضد فئة العمال غير النظاميين في عمليات تفتيش العمل وتتخذ إجراءات تصحيحية. ويعكف فريق الدعم في مكان العمل، منذ عام 2010، على تنفيذ مشروع لوضع تشخيص لحالة التمييز، وإدخال تحسينات على التدابير المتخذة في أماكن العمل في جميع أنحاء البلد، وتوعية موظفي الموارد البشرية وتقديم المشورة لهم. وفي عام 2021، شكل فريق من الخبراء المختصين لوضع تشخيص للهيكلي الوظيفي وإجراء مشاورات مع أصحاب العمل بشأن توظيف العمال غير النظاميين. (التوصيات 130-52 - 130-53؛ الغائتان 8-5 و8-8 من أهداف التنمية المستدامة)

التعليم الميسور التكلفة

26- تحرص الحكومة منذ عام 2021، على أن يحظى جميع الطلاب بفرصة التعلّم من دون تحمل عبء تكاليف التعليم حتى المرحلة الثانوية⁽⁴⁾. أما فيما يتعلق بأطفال الأسر التي تكسب أقل من نصف متوسط الدخل أو ما يعادل ذلك، فإن الحكومة تنفذ برامج المساعدة العامة مثل إعانة التعليم التي يمكن استخدامها بحرية، وتوفر أيضاً نفقات التعليم بما في ذلك الرسوم الدراسية في حالة التحاق الطفل بمدرسة

خاصة. ووضعت وزارة التربية الخطة الأساسية لإعانات التعليم في أيلول/سبتمبر 2020، فجعلتها ملائمة أكثر للمستفيدين من خلال دمج إعانات الدعم التي قسمت إلى فئات. (التوصيات 130-63 - 130-64؛ الغايات 1-4 و 2-4 من أهداف التنمية المستدامة)

5- النساء

الخطط على الصعيد الوطني

27- عملت الحكومة على إعداد وتنفيذ الخطة الأساسية الثانية للمساواة بين الجنسين (2018-2022) للقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى أن العنف ضد المرأة يتخذ أشكالاً شتى مثل الملاحقة، فقد سُنَّ القانون الإطاري لمنع العنف ضد المرأة وهو يُنفذ منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، لتعزيز السياسات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة على نحو شامل ومنهجي. ويبين هذا القانون مسؤولية الدولة والحكومات المحلية في مجال منع العنف ضد المرأة فضلاً عن حماية الضحايا وتوفير الدعم لهن، وقد أعدت ونفذت الخطة الأساسية الأولى للسياسات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة (2020-2024). وأنشأت الحكومة مجلساً حكومياً شاملاً في شباط/فبراير 2018 لوضع تدابير على الصعيد الوطني وتعزيز التعاون بين الوزارات⁽⁵⁾. (التوصيات 130-18 و 130-23 - 130-24 و 130-30 و 130-33 و 130-35 و 130-71؛ الغايات 1-5 و 2-5 و 1-16 و 3-16 من أهداف التنمية المستدامة)

القضاء على جرائم الملاحقة

28- عملت الحكومة، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2021، على سن وإنفاذ قانون المعاقبة على جرائم الملاحقة وغيرها، لمنع هذه الجرائم من خلال تعريف الملاحقة والمعاقبة عليها باعتبارها جريمة. ويعرف هذا القانون الملاحقة بأنها فعل يسبب القلق أو الخوف عن طريق الاقتراب من الضحية أو الاتصال بها بلا سبب مبرر ورغماً عن الضحية، ويسمح القانون بالمعاقبة على الملاحقة المستمرة أو المتكررة بعقوبة السجن وغيرها. وتُعد أيضاً إجراءات حثائية، مثل التدابير الطارئة والمؤقتة، لحماية الضحايا في المرحلة الأولى التالية للجريمة ومنع تحول الملاحقة إلى جرائم العنف. وتستعد الحكومة لسن قانون منع الملاحقة وحماية الضحايا وما إلى ذلك، لتعزيز حماية الضحايا وتوفير الدعم لهم. (التوصيات 130-30 و 130-33 و 130-35؛ الغايات 1-5 و 2-5 و 3-16 من أهداف التنمية المستدامة)

القضاء على الجرائم الجنسية الرقمية

29- سعياً إلى التصدي للجرائم الجنسية الرقمية، عملت الحكومة على إعداد وتنفيذ تدابير بالاشتراك مع الوزارات المختصة. وافتتحت وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة مركز تقديم الدعم لضحايا الجرائم الجنسية الرقمية في نيسان/أبريل 2018 لتقديم الدعم لضحايا الجرائم الجنسية الرقمية، بتوفير خدمات شاملة لهم مثل تقديم المساعدة اللازمة لحذف مقاطع الفيديو المصورة بطرق غير مشروعة، وتقديم المشورة على مدار الساعة وربط الاتصال بالجهات التي تقدم الدعم القانوني والطبي. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الوزارة، منذ عام 2021، برامج للعلاج والتعافي مصممة خصيصاً لضحايا الجرائم الجنسية الرقمية من خلال إدارة مراكز لتقديم المشورة على المستوى الإقليمي. وفي الوقت نفسه، أدخل تعديل على قانون منع العنف الجنسي وحماية الضحايا (الذي طُبِق في تموز/يوليه 2021) لتوسيع نطاق الأهلية لطلب حذف مقاطع الفيديو المصورة بطرق غير مشروعة المتداولة على الإنترنت ليشمل فضلاً عن الضحايا أنفسهم، أقاربهم وإخوانهم والأشخاص الذين يمثلونهم. وفيما يتعلق بأشرطة الفيديو المرتبطة بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، وُضِعَ أساس قانوني يسمح بحذفها على سبيل الوقاية، حتى من دون أن

يطلب الضحية ذلك، لتعزيز حماية الضحايا من الأطفال والمراهقين. وفي إطار التثقيف بشأن منع الجرائم الجنسية الرقمية، أُنتج، في عام 2021، محتوى دراسي لكل صف من صفوف المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وتم افتتاح منصة تعليمية في عام 2022 لتوفير المحتوى ذي الصلة مجاناً. وعدلت وزارة العدل قانون الحالات الخاصة المتعلقة بالمعاقبة على الجرائم الجنسية لإدراج حكم بشأن المعاقبة على أفعال إنتاج وتوزيع مقاطع فيديو مصورة بتطبيق "التزييف العميق" (deepfake)، وما إلى ذلك، وذلك عن طريق تنقيح صورة جسد شخص بطريقة إباحية وما إلى ذلك، وحياسة ومشاهدة مقاطع الفيديو الإباحية المصورة بطرق غير مشروعة (سُنَّ في حزيران/يونيه 2020)، في حين شددت العقوبة القانونية المتعلقة بتصوير مقاطع فيديو بطرق غير مشروعة (سُنَّت في أيار/مايو 2020). واعتباراً من عام 2020، شددت لجنة الاتصالات الكورية الالتزام المفروض على الشركات التي تقدم خدمة الإنترنت بحذف المقاطع المصورة للجرائم الجنسية الرقمية ومنع توزيعها من خلال فرض التزامات على مقدمي خدمة الإنترنت من حجم معين تقضي بالمسارعة إلى حذف مقاطع الفيديو المصورة بطرق غير مشروعة، وما إلى ذلك، واتخاذ تدابير تقنية وإدارية لمنع توزيعها. (الغابيتان 5-2 و16-1 من أهداف التنمية المستدامة)

دعم ضحايا العنف الجنسي

30- ومن خلال إدارة مراكز المشورة ومرافق الحماية، توفر الحكومة خدمات المشورة والحماية، وتطلب من مؤسسات المساعدة القانونية التعاون وتقديم الدعم اللازم، وتوفير المأوى والوجبات لضحايا العنف الجنسي. وبفضل مجمع الخدمات الموحد⁽⁶⁾، تقدم الحكومة على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع خدمات المشورة والخدمات الطبية والدعم اللازم لإجراء التحقيقات لضحايا العنف الجنسي والعنف العائلي والاتجار بالجنس. (التوصية 130-27)

تعميم مراعاة المنظور الجنساني ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين

31- وينص القانون الإطار للمساواة بين الجنسين على ألا تتجاوز نسبة أي من الجنسين 60 في المائة من عدد الأعضاء المفوضين في اللجان التي تنظمها الدولة والحكومات المحلية. وقد أدرج هذا الحكم في عدة قوانين ولوائح أخرى. وقد بات متوسط نسبة النساء الأعضاء في اللجان الحكومية يتجاوز 40 في المائة اعتباراً من عام 2021. وفي شباط/فبراير 2021، بذلت وزارة المساواة بين الجنسين وشؤون الأسرة جهوداً لوضع سياسات ترمي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال إنشاء لجنة تقييم متخصصة داخل المجلس المعني بالميزنة وتسوية الميزانية المراعية للمنظور الجنساني لتعزيز المداوات الأولية. وفي أيار/مايو 2020، عدلت الحكومة القانون الإطار بشأن المساواة بين الجنسين لتعيين "يوم المساواة في الأجور بين الجنسين" وتوفير أساس قانوني لنشر الإحصاءات ذات الصلة. وبالإضافة إلى ذلك، رصدت وسائل الإعلام وأعدت محتوى تدريبياً مخصصاً لموضوع المساواة بين الجنسين لوسائل الإعلام والعاملين فيها والموظفين العموميين⁽⁷⁾. (التوصيات 130-17 و130-19 - 130-21)

تعزيز المساواة بين الجنسين في العمل

32- ينص قانون تكافؤ الفرص في مجال العمل والمساعدة في التوفيق بين العمل والأسرة على مبدأ المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، وهو يتضمن حكماً يقضي بفرض عقوبة على التمييز بين الجنسين في الأجور. وتمارس الحكومة سنوياً، إشرافاً مكثفاً على حالة سير النظام الرامي إلى دعم المساواة بين الجنسين في مجال العمل والتوفيق بين العمل والأسرة، بما في ذلك المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة⁽⁸⁾. وسعيًا إلى مكافحة التمييز بين الجنسين في مجال العمل، تنفذ الإجراءات الإيجابية التي تقتضي من المؤسسات التجارية الإبلاغ عن وضع العمال والمديرين، ذكوراً وإناثاً، كل عام، لحثها

على الوفاء طوعاً بمعايير عمالة المرأة، وقد وسعت باستمرار قاعدة المؤسسات التجارية المستهدفة لتشمل أماكن العمل التي تضم 500 عامل أو أكثر (بما في ذلك أماكن العمل التي تضم 300 عامل أو أكثر في مجموعة الشركات الخاضعة لسياسة الإفصاح)، وجميع المؤسسات العامة والشركات العامة المحلية. وفي عام 2017، أعلنت قائمة المؤسسات التجارية التي لم تف بهذه المعايير⁽⁹⁾. ويتعين على جميع المؤسسات التجارية التي تخضع للتدابير الإيجابية الإبلاغ عن حالة الفجوة في الأجور بين الجنسين وتحليل الأسباب الكامنة وراءها، ويجري العمل على تعزيز خدمات الدعم لمؤسسات العمل الضعيفة⁽¹⁰⁾. (التوصيات 17-130 - 21-130 و 48-130 و 68-130 - 70-130؛ الغايتان 5-5 و 5-8 من أهداف التنمية المستدامة)

33- نفذت الحكومة برنامجاً لتوجيه الشابات لمساعدتهن في مختلف مجالات المجتمع على استكشاف المسارات الوظيفية التي تشغل فيها الإناث مناصب قيادية وتلقي الدعم اللازم لصعود السلم الاجتماعي، وساهمت في إيجاد وظائف ملائمة للمرأة عن طريق العثور على مشاريع اجتماعية مستقبلية في المجالات المتعلقة بالمرأة والأسرة والمراهق، وتقديم الدعم اللازم. وللحيلولة دون الانقطاع الوظيفي للمرأة، دأبت الحكومة على زيادة عدد مؤسسات دعم توظيف النساء⁽¹¹⁾. ومنذ عام 2018، أصبح هناك خدمة لمنع الانقطاع الوظيفي لدعم التطور المهني للنساء وتكييفها مع العمل وتعزيز جهود تحسين ثقافة الشركة. وأدخل أيضاً تعديل على قانون تشجيع الأنشطة الاقتصادية للنساء المنقطع عن العمل ليصبح اسمه قانون تعزيز الأنشطة الاقتصادية للمرأة ومنع الانقطاع الوظيفي (دخل حيز النفاذ في حزيران/يونيه 2022) لتعزيز الدعم المقدم لمنع الانقطاع الوظيفي من خلال توسيع نطاق السياسات المتبعة والغرض منها، وإدراج الحكم الذي يعزف "منع الانقطاع الوظيفي" وتوسيع نطاق المشاريع. وبفضل نشر التحقيق في حالة الأنشطة الاقتصادية للمرأة والكتاب الأبيض وجمع المعلومات المتعلقة بالعمالة والتوظيف وإتاحتها، أرست الحكومة الأسس اللازمة لدعم عمالة المرأة. (التوصية 130-50)

زيادة تمثيل المرأة

34- أسفر وضع وإدارة خطة لتعزيز تمثيل المرأة في القطاع العام (2018-2022) عن تمكن الحكومة من تحقيق هذه الزيادة بنسبة 10 في المائة في منصب المدير التنفيذي، و 24,4 في المائة في منصب المدير، و 22,5 في المائة في منصب المدير التنفيذي في المؤسسات العامة في عام 2021. وفي القطاع الخاص، نفذت الحكومة مشروع شراكة لتحقيق زيادة متوازنة بين الجنسين وشاملة لتحسين التوازن بين الجنسين داخل الشركة، وعرضت اتفاقات طوعية وإجراء بحوث ومشاورات لدعم جهود تعزيز المساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة المديرات التنفيذيات في الشركات المدرجة في البورصة من 4,0 في المائة في عام 2019 إلى 5,2 في المائة في عام 2021. وفي إطار تعزيز تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية، يتعين على الحزب السياسي أن يراعي، عند تركيبة مرشح لمقاعد التمثيل النسبي، ألا تقل نسبة المرشحات عن 50 في المائة. وينبغي تركيبة امرأة لكل عدد فردي على قائمة المرشحين. وتُحدّد قيمة الإعانات التي تقدم للحزب السياسي على أساس نسبة المرشحات اللاتي حظين بتركيبة الحزب. وفي نيسان/أبريل 2018، أدخل تعديل على القانون يقضي بعدم قبول طلب تسجيل المرشحين في حالة عدم التقيد بتركيبة نسبة معينة وترتيب المرشحات على القائمة. (التوصيات 66-130 - 70-130 و 132-113؛ الغايتان 5-5 و 5-8 من أهداف التنمية المستدامة)

التوفيق بين العمل والأسرة

35- يحق للعامل أن يحصل على إجازة والدية لمدة تصل إلى سنة واحدة للتفرغ لتربية الأطفال الذين تبلغ أعمارهم ثمان سنوات أو أقل أو الذين يدرسون في الصف الثاني من المرحلة الابتدائية أو أقل،

وتمول الإجازة الوالدية من صناديق التأمين على العمل. ولحث المزيد من العمال الذكور على أخذ إجازة والدية، رُفِع الحد الأقصى لقيمة علاوة الإجازة الوالدية للأب (دعم الأجر)⁽¹²⁾. وتدعم صناديق التأمين على العمل منح إجازة الأمومة، وإجازة الأمومة للأزواج، وتخفيض ساعات العمل أثناء تربية الأطفال، وما إلى ذلك. ورفعت مدة إجازة الأمومة للأزواج من خمسة أيام (ثلاثة أيام إجازة مدفوعة الأجر) إلى عشرة أيام مدفوعة الأجر، وأنشئ نظام استحقاقات إجازة الأمومة للأزواج لدعم أجر الأيام الخمسة الأولى بالنسبة للشركات التي تستفيد من الدعم التفضيلي. ومددت فترة تخفيض ساعات العمل أثناء تربية الأطفال لتصل إلى سنتين، بما في ذلك فترة الإجازة الوالدية كما رفعت قيمة الأجر. وزيد أيضاً أجر إجازة الأمومة على مراحل. ونفذت الحكومة نظام شهادة التدابير الملائمة للأسرة⁽¹³⁾، وذلك لمنح شهادات للشركات والمؤسسات العامة التي تتخذ نظاماً مثالياً يدعم الإنجاب وتربية الأطفال وترتيبات العمل المرنة وما إلى ذلك. وتقدم الدولة الدعم للمؤسسات التجارية التي تنشئ وتدبر مركزاً لرعاية الأطفال في مكان العمل بهدف توسيع هذه المرافق، ومنع الانقطاع الوظيفي الناجم عن عبء رعاية الأطفال وتشجيع التوفيق بين العمل والأسرة. (التوصية 130-66؛ الغاية 5-5 من أهداف التنمية المستدامة)

6- الأطفال

الخطط على الصعيد الوطني

36- أعدت الحكومة السياسة الوطنية الشاملة بشأن الأطفال (2019) والخطة الثانية للسياسة العامة الأساسية بشأن الأطفال (2020) لضمان حقوق الأطفال وتوسيع مسؤولية الدولة عن الطفل. وعززت السياسات المتعلقة بالطفل عن طريق استحداث علاوة الطفل وتوسيع مراكز الرعاية النهارية الوطنية والعامة. ولتعزيز حق الطفل في الحماية، أنشأت الحكومة نظاماً يتيح التدخل وتحديد مرحلة تقديم الحماية والإدارة اللاحقة للحالات بعد اتخاذ تدابير الحماية. وفي عام 2019 أيضاً، أنشئ المركز الوطني لحقوق الطفل ليكون مؤسسة مسؤولة بالكامل عن دعم الأطفال والسياسات العامة كما كان عليه الحال في القطاع الخاص سابقاً، ووسعت الهياكل الأساسية للسياسات عن طريق زيادة عدد وكالات الحماية والملاجئ للأطفال الذين يتعرضون لسوء المعاملة. (التوصيتان 130-23 و130-24)

القضاء على العنف الجنسي ضد الأطفال

37- في إطار الجهود الرامية إلى القضاء على العنف الجنسي ضد الأطفال، عدلت الحكومة القوانين ذات الصلة في عام 2020 لمنع تطبيق قانون التقادم على جريمة ممارسة الجنس مع شخص دون سن 13 عاماً أو التحرش به، ورفع السن الدنيا للقاصر الذي يتعرض لأفعال جنسية تعتبر اغتصاباً من 13 إلى 16 عاماً، والمعاقبة على التحضير والتآمر لارتكاب الجرائم الجنسية الخطيرة، مثل الاغتصاب، ورفع العقوبة القانونية لممارسة أفعال مخرقة بالحياء بالإكراه ضد شخص دون سن 13 عاماً. ونقح قانون حماية الأطفال والشباب من الجرائم الجنسية لتعريف الأطفال والشباب الذين يمارسون أفعالاً جنسية لأغراض تجارية باعتبارهم "ضحايا" لتعزيز الحماية القانونية. وعززت الحكومة أيضاً تدابيرها للتصدي للجرائم الجنسية الرقمية عن طريق تشديد العقوبة على أشرطة الفيديو المرتبطة بالاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين، وإدراج حكم مؤخر، ينص على المعاقبة على استدراج الأطفال عبر الإنترنت، وسن أحكام خاصة بشأن عدم كشف الهوية وسرية التحقيقات. (التوصيتان 130-76؛ الغايتان 5-2 و16-2 من أهداف التنمية المستدامة)

التصدي لإساءة معاملة الأطفال

38- عدلت الحكومة قانون رعاية الطفل في نيسان/أبريل 2020 لتحميل الموظف العمومي المسؤولية عن إساءة معاملة الأطفال في جميع الحكومات المحلية، وتلقي البلاغات المتعلقة بإساءة معاملة الأطفال، وإجراء تحقيقات في عين المكان، والتماس الحماية في حالات الطوارئ، وما إلى ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، طبق نظام الفصل الفوري منذ آذار/مارس 2021 لضمان سلامة الأطفال باعتبارها أولوية قصوى ومنع تكرار إساءة معاملة الأطفال. وأنشئ مشروع حماية الأطفال المعرضين للخطر عن طريق إيداعهم لدى أسر حاضنة من أجل حماية الطفل الذي أسيئت معاملته ولم يتجاوز بعد السادسة من العمر في بيئة شبيهة بالبيئة الأسرية. وفي الوقت نفسه، أعطيت الأولوية لحماية الطفل عن طريق نظام الحماية الأسرية، مثل الحماية التي يوفرها الأقارب والأسر الحاضنة. وزادت الحكومة عدد مراكز إيواء الأطفال⁽¹⁴⁾ الذين أسيئت معاملتهم وزودتها بالموظفين المعالجين لحماية الأطفال المفصولين عن أسرهم، ووكالات حماية الطفل المكلفة بتقديم المشورة والعلاج والتعليم وإدارة الحالات للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة وأسره، وتعزيز الدعم اللازم للتعافي المقدم لهذه الفئة من الأطفال⁽¹⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ فريق لتوفير الدعم النفسي داخل الوكالات المعنية بحماية الطفل لتعزيز دعم العلاج النفسي المتاح للأطفال الذين أسيئت معاملتهم. توفر المؤسسات الطبية التي تعينها كل حكومة محلية التشخيص الطبي والعلاج المتخصص للأطفال الذين أسيئت معاملتهم. وأدخل تعديل على قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في تموز/يوليه 2021 ليكون هناك أساس يستند إليه في إنشاء وتشغيل مراكز إيواء الأطفال ذوي الإعاقة الذين أسيئت معاملتهم من أجل توفير الحماية المؤقتة لهذه الفئة من الأطفال⁽¹⁶⁾. وتوفر وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية كل عام، دورة تدريبية قانونية وإلزامية بشأن منع إساءة معاملة الأطفال في القطاع العام موجهة إلى الأشخاص المكلفين بالإبلاغ عن إساءة معاملة الأطفال، وتعد الوزارة أشرطة فيديو لوقائع الدورة التدريبية وتوزعها على الآباء والأمهات. وحذفت الحكومة الحكم المتعلق بالحق في الإجراءات التأديبية الوارد في القانون المدني، وهو حكم يجيز للأشخاص ذوي السلطة الأبوية اتخاذ الإجراءات التأديبية اللازمة لتعليم أطفالهم، من أجل رفع مستوى الوعي العام بأن العنف ضد الأطفال أمر غير مقبول. (التوصيات 130-73 إلى 130-76؛ الغايتان 5-2 و16-2 من أهداف التنمية المستدامة)

رفاه الطفل

39- استحدثت الحكومة علاوة الطفل في أيلول/سبتمبر 2018 حتى يتمكن جميع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم سبع سنوات أو أقل من الحصول على هذه العلاوة بغض النظر عن الملاءة المالية لأبائهم أو دخلهم. وحتى نيسان/أبريل 2022، استفاد 2,73 مليون طفل من علاوة الطفل، وأجاب 87,3 في المائة من المستفيدين بأنهم راضون ورأوا أن هذه العلاوة مفيدة في تربية الأطفال، مما ساهم في تخفيف العبء على الأسر التي تربي أطفالاً. وفي كانون الثاني/يناير 2019 أيضاً، أدخل تعديل على قانون رعاية الطفل لتوفير أساس لإنشاء مركز للرعاية المجمع، يوفر خدمات الرعاية بعد الدوام المدرسي لتلاميذ المدارس الابتدائية، وفرضت على المجمعات السكنية التي صودق عليها مؤخراً وتأوي 500 أسرة أو أكثر، إلزامية إنشاء مركز الرعاية المجمع اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2021. وفيما يتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة، تجدر الإشارة على وجه الخصوص، إلى زيادة عدد داعمي خدمات الرعاية وساعات الرعاية، وتخفيف الشرط المتعلق بالدخل للحصول على الدعم⁽¹⁷⁾. (التوصيات 130-23 و130-24 و130-74)

-7 الأشخاص ذوي الإعاقة

ضمان حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الطبية

40- تعمل الحكومة على تعزيز مشاريع إدارة الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل المشروع النموذجي لتقديم الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة ومشروع لاختيار مؤسسات الفحص الطبي الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، استناداً إلى قانون ضمان الحق في الصحة والحصول على الخدمات الطبية للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي دخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر 2017. وبذلت الحكومة أيضاً جهوداً لتطوير نظام تقديم الخدمات لإدارة الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تشغيل مراكز صحية وطبية مركزية وإقليمية لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإنشاء واختيار مؤسسات طبية عامة لإعادة تأهيل الأطفال، ودعم مرافق إعادة التأهيل الطبي للأشخاص ذوي الإعاقة، والمستشفيات الإقليمية لإعادة التأهيل، وما إلى ذلك (التوصيات 130-77 - 130-78؛ الغاية 3-8 من أهداف التنمية المستدامة)

منع إساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة

41- عدلت الحكومة قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لمنع إساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة والإدارة اللاحقة لحالات الأشخاص ذوي الإعاقة الذين أسيتت معاملتهم. وأنشأت أيضاً مؤسسات للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ عام 2017. ووضعت الحكومة منذ عام 2022، تدابير للتصدي بصورة منهجية لإساءة معاملة الأشخاص ذوي الإعاقة والتمييز ضدهم وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة لهم عن طريق 19 مؤسسة للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسوف تُنشأ مؤسسة واحدة في عام 2022. وينص قانون تحسين الصحة العقلية ودعم خدمات الرعاية الاجتماعية للمرضى العقلية على الحد من الإيداع القسري في المستشفيات واستعمال علاج خاص وحظر معاملة نزلاء المستشفيات من المرضى العقلية معاملة قاسية، ويجري بانتظام تقييم واعتماد مؤسسات الطب النفسي بموجب هذا القانون. ويوفر أيضاً، التدريب في مجال حقوق الإنسان للقائمين على مرافق تعزيز الصحة العقلية والعاملين فيها. وتلتزم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سبل الانتصاف لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة المودعين في هذه المرافق من المعاملة غير العادلة، بما في ذلك العنف أو سوء المعاملة، وذلك عن طريق زيارة المرافق لإجراء تحقيقات أو النظر في الشكاوى المقدمة. (التوصيتان 130-79 و 130-80؛ الغاية 16-1 من أهداف التنمية المستدامة)

ضمان الدخل للأشخاص ذوي الإعاقة والإلغاء التدريجي لنظام تصنيف الإعاقة إلى درجات

42- رفعت الحكومة قيمة استحقاقات المعاش التقاعدي الأساسي للأشخاص ذوي الإعاقة، التي تصرف لـ 70 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة الأقل دخلاً، من 200 000 وون كوري كحد أقصى في عام 2017 إلى 300 000 وون كوري في عام 2021⁽¹⁸⁾. وفي تموز/يوليه 2019، ألغت الحكومة نظام تصنيف الإعاقة إلى درجات، الذي كان يقوم على تصنيف حالة الإعاقة إلى ست درجات بناء على المعايير الطبية، وتحديد مدى ضرورة تقديم الخدمات حسب الدرجات الست على هذا الأساس. وخضع هذا النظام للإصلاح لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية والدعم اللازمين مع مراعاة احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة والبيئات التي يعيشون فيها استناداً إلى دراسة استقصائية شاملة. (التوصيتان 130-61 و 130-78)

إعطاء الأمر بتصحيح التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة

43- وشكلت وزارة العدل منذ عام 2008، اللجنة الاستشارية المعنية بتصحيح التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة للتحقق من تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والنظر في مدى ضرورة فرض إعطاء الأمر بالتصحيح. وسعيًا إلى زيادة فعالية أمر التصحيح وتقوية النظام، خففت شروط إعطاء الأمر التصحيح عن طريق تعديل قانون حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة وجبر الضرر الناجم عن انتهاك حقوقهم في حزيران/يونيه 2021. وكانت اللجنة تعقد اجتماعات فصلية ثم سنوية ابتداء من عام 2021.

8- المهاجرون واللاجئون

الخطط على الصعيد الوطني

44- تضع الحكومة خططاً أساسية للسياسة العامة المتعلقة بالأجانب كل خمس سنوات استناداً إلى القانون الإطاري بشأن معاملة الأجانب المقيمين في جمهورية كوريا، وهي تنفذ حالياً الخطة الأساسية الثالثة (2018-2022). وتشمل أهداف هذه السياسة، تعزيز سياسة الإدماج الاجتماعي للمهاجرين. وحددت الحكومة يوم 20 أيار/مايو للاحتفال بـ "يوم التلاقي" ونظمت احتفالات لمكافأة الأشخاص الذين يستحقونها، وعقد مناسبات ثقافية مختلفة، ونشر كتب تروي قصص الأجانب المقيمين في كوريا. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت وزارة العدل فريقاً من المستشارين يضم مهاجرين استقروا في كوريا منذ عام 2020 لتيسير التواصل بين الجمهور الكوري والأجانب الذين يعيشون في كوريا والتقاها فيما بينهم ودعم تكيف المهاجرين مع المجتمع. ونظمت وزارة العدل أيضاً دورات تدريبية حتى يتمكن المشاركون فيها من فهم الثقافات المختلفة. (التوصية 130-25)

دعم زواج المهاجرين والأسر المتعددة الثقافات

45- حرصاً على ضمان الاستقرار الدائم للأسر المتعددة الثقافات وتحسين نوعية الحياة، تعمل الحكومة على تعزيز سياسات شتى، مثل وضع خطة أساسية للسياسة المتعلقة بالأسر المتعددة الثقافات وتشغيل مركز لدعم هذه الأسر استناداً إلى قانون دعم الأسر المتعددة الثقافات. وتُوفّر خدمات الترجمة الشفوية والتحريرية، ودروس في اللغة الكورية، وما إلى ذلك، منذ مراحل الاستقرار الأولى. وتساعد مراكز الاتصال لدعم المهاجرين المتزوجين على الاندماج في كوريا وتقديم لهم المشورة اللازمة بشأن المشاكل الأسرية بـ 13 لغة. وتدعم الحكومة أيضاً التخطيط للمستقبل، بما في ذلك تربية الأطفال ودخول المجتمع من خلال "حزمة دعم المهاجرين عن طريق الزواج حسب مرحلة الاستقرار"، وتكيف خدمات الدعم المقدمة للأسر المتعددة الثقافات حسب درجة تعقيد طلباتها من خلال نظام إدارة الحالات. وفي إطار دعم تربية الأطفال وتعليم الأسر المتعددة الثقافات أيضاً، تُوفّر خدمات تنظيم زيارات لدعم ظروف عيش الأطفال ودعم تطوير مهارات اللغة، كما تقدم خدمات المشورة النفسية والتوجيه المهني ودعم التعلم الأساسي لأطفال الأسر المتعددة الثقافات الذين بلغوا سن الدراسة. ويقدم مركز صايل المعني بالمرأة في جميع أنحاء البلاد خدمات دعم التوظيف والتدريب المهني والتدريب الداخلي لتسهيل توظيف النساء المهاجرات عن طريق الزواج وتمكينهن من تحقيق الاستقلال المادي. (التوصية 132-49)

تدابير احترام التنوع الثقافي

46- في إطار بناء مجتمع يحترم التنوع الثقافي، تسعى الحكومة إلى دعم التبادل الثقافي بين الأقليات الثقافية، بما في ذلك المهاجرون والسكان المحليون، وتنظيم دورات تدريبية ودراسات استقصائية عن التنوع

الثقافي، والاحتفال بأسبوع التنوع الثقافي، وما إلى ذلك، استناداً إلى قانون حماية وتعزيز التنوع الثقافي. وفي عام 2018 تحديداً، قدمت الحكومة التقرير الدوري الثاني المتعلق بتنفيذ اتفاقية اليونسكو بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وفي عام 2021، وضعت الخطة الأساسية الأولى لحماية وتعزيز التنوع الثقافي ونفذتها (2021-2024). وعملاً بقانون دعم الأسر المتعددة الثقافات، توفر الحكومة التعليم القائم على فهم التعدد الثقافي للشباب والموظفين العموميين والمربين لمنع التمييز الاجتماعي والتحيز ضد الأسر المتعددة الثقافات واحترام التنوع الثقافي. وعدلت الحكومة الإشعار العام الصادر عن وزارة العدل، الذي كان يشترط في الأصل، أن يخضع العمال الأجانب لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية. وألغت هذا الشرط تماماً عن طريق حذف بند اختبار فيروس نقص المناعة البشرية من ورقة الفحص البدني للعمال. (التوصيتان 81-130 و 85-130؛ الغاية 10-3 من أهداف التنمية المستدامة)

باء - توصيات في طور التنفيذ

1- تنفيذ الآليات الدولية لحقوق الإنسان

التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية

47- بذلت الحكومة جهوداً لتتقيد القوانين والأنظمة المحلية تمهيداً للانضمام والتصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي لم تصدق عليها بعد. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، عدلت الحكومة قانون تنظيم النقابات العمالية وعلاقات العمل، وقانون إنشاء وتشغيل نقابات الموظفين العموميين، وقانون إنشاء وتشغيل نقابات المعلمين لضمان الحق في التنظيم وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان مثل المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، وصدقت على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية 29 و 87 و 98⁽¹⁹⁾. ولم تضم الحكومة إليها الاتفاقية رقم 105 مراعاة لقانون العقوبات الكوري وحالة الانقسام التي يعيشها البلد. ولذلك، استدعت الحاجة سحب التحفظ على تطبيق المادة 22 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يخضع للاستعراض حالياً. (التوصيات 1-130 إلى 6-130 و 19-132 و 20-132؛ الغايات 10-16 و 7-8 و 8-8 من أهداف التنمية المستدامة)

48- تعهدت الحكومة طوعاً بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري عندما انتخبت عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2019. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى أيلول/سبتمبر 2021، شكلت وزارة العدل لجاناً لاستعراض التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقية على المستوى المحلي. وفي تموز/يوليه 2022، قدمت الحكومة مشروع قانون للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري إلى الجمعية الوطنية وهي تنتظر موافقتها حالياً. (التوصيات 6-130 و 1-132 إلى 3-132 و 19-132)

49- وقررت الحكومة التحضير للانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أُشير إليه سابقاً في استعراض الدورة الثالثة. وقدم مشروع قانون الانضمام إلى البروتوكول الاختياري إلى الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2021، ويجري حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على موافقتها. وإذا طُبق إجراء تقديم البلاغات الفردية عند الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فمن المتوقع أن يكفل هذا الإجراء الحقوق الفردية من خلال الإجراءات الدولية. (التوصيات 6-130 و 12-132 و 19-132)

-2- التغييرات في المؤسسات المحلية

الترويج لسن القانون الإطاري لسياسة حقوق الإنسان

50- تستعد الحكومة لسن القانون الإطاري لسياسة حقوق الإنسان لإعداد الأساس القانوني لوضع خطة العمل الوطنية وتنفيذها وتعزيزها، وهي خطة أساسية ترمي إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ولشجيع السياسات المتكاملة والشاملة لحقوق الإنسان. واشتركت وزارة العدل واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في إعداد مشروع القانون وتقديمه إلى الجمعية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2021، وستدعمان المناقشة التشريعية لسن القانون. (التوصيات 15-130 - 16-130)

-3- حقوق مدنية وسياسية

التدابير المتخذة بشأن المادة 92-6 من قانون العقوبات العسكري

51- في نيسان/أبريل 2022، حكمت المحكمة العليا ببراءة الأشخاص المتهمين في قضية تتعلق بانتهاك المادة 92-6 من قانون العقوبات العسكري، وهي مادة تعاقب على النشاط الجنسي بين جنود من نفس الجنس، إلخ. ورأت المحكمة أنه من الصعب تطبيق هذا الحكم في القضايا التي يتعذر فيها القول إن الأفعال الجنسية وغيرها، التي تمارس بالتراضي في مكان خاص خارج ساعات العمل، تنتهك على نحو مباشر ومحدد مبدأ الحياة السوية والانضباط في الجيش. وبناء على ذلك، ستطبق المحاكم العسكرية والمحققون نظام الولاية القضائية العسكرية مراعاة لقرار المحكمة العليا. (التوصيات 44-132 و 45-132 و 65-132 - 68-132؛ الغاية 10-3 من أهداف التنمية المستدامة)

ضمان حرية التجمع وتكوين الجمعيات

52- في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أعدت الحكومة "تدابير لضمان التجمعات والتظاهرات على أساس الاستقلالية والمسؤولية" لضمان حرية التجمع والتظاهر إلى أقصى حد ممكن. وطبقت الحكومة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2018، "النموذج الكوري لنظام الحوار مع الشرطة"، الذي يستخدم لتيسير عقد اجتماع سلمي من خلال الحوار والتواصل مع المشاركين في التجمع، وبذلت جهوداً لتحسين خبرة الشرطة من خلال تطوير الدورات التدريبية ذات الصلة، وما إلى ذلك. وبفضل هذه الجهود، زاد عدد التجمعات في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021. ومع ذلك، انخفض عدد الإصابات الناجمة عن تدخل الشرطة والأفعال غير القانونية التي ترتكب في مواقع التجمع⁽²⁰⁾. وفي إطار تعزيز حماية حقوق الإنسان في عملية إنفاذ القانون، رسخت الحكومة إتمام تدريب ضباط الشرطة بشأن حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2020، واعتمد تقييم أثر مجمل أنشطة الشرطة المتعلقة بالتجمع والتظاهر على حقوق الإنسان ونفذ في أيلول/سبتمبر 2020⁽²¹⁾. ومع تزايد عدد الحالات التي ترد فيها معلومات كاذبة تعرقل تجمعات الآخرين، أصبح يشترط تقديم إخطار مسبق في حالة عدم تنظيم التجمع المبلغ عنه لإتاحة الفرصة للآخرين. (التوصيات 38-130 - 41-130؛ الغاية 16-1 من أهداف التنمية المستدامة)

-4- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ضمان الخدمات الطبية الأساسية

53- حرصاً على ضمان الخدمات الطبية الأساسية، طبقت الحكومة نظام الاستحقاقات الطبية كنظام للمساعدة العامة يستفيد منه ذوي الدخل المنخفض لحل مشاكلهم الطبية. وتحمل الحكومة المبلغ الإجمالي

للنفقات الطبية للضعفاء باستثناء النفقات الشخصية للمستفيد من الاستحقاقات الطبية. وفي تموز/ يوليو 2020، وضعت الخطة الأساسية الشاملة الثانية للاستحقاقات الطبية (2021-2023) زيادة عدد المستفيدين تدريجياً من خلال خفض عدد الأشخاص المعالين وتحسين فرص الضعفاء في الحصول على الخدمات الطبية عن طريق تقليل النفقات الشخصية، وتحديد سقف لها، وتحمل النفقات الطبية في حالات الكوارث. (التوصية 130-63؛ الغاية 3-8 من أهداف التنمية المستدامة)

رعاية كبار السن

54- ومع تطبيق نظام التقاعد الأساسي في عام 2014 لضمان الدخل لكبار السن ودعم استقراره، تمنح الحكومة معاشاً تقاعدياً لـ 70 في المائة من كبار السن الأقل دخلاً ممن تجاوزت أعمارهم الخامسة والستين. ورفعت الحكومة قيمة المعاش الأساسي من 200 000 وون كوري إلى 300 000 ورفعت نسبة المؤهلين للاستفادة الأقل دخلاً من 20 في المائة في عام 2019 إلى 70 في المائة في عام 2021. وبذلت الحكومة جهوداً أيضاً من أجل خفض معدل الفقر بين كبار السن وتضييق الفجوة بين خط الفقر ودخل كبار السن من خلال زيادة قيمة المعاش الأساسي بنسبة 2,5 في المائة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق⁽²²⁾. ويشهد عدد وظائف كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً وما فوق (60 سنة على الأقل بالنسبة لفئة معينة) تزايداً مطرداً في القطاعين العام والخاص⁽²³⁾.

5- النساء

الحق في الإجهاض

55- في نيسان/أبريل 2019، قضت المحكمة الدستورية بأن تجريم الإجهاض يتعارض مع الدستور. واستجابة لهذا القرار، قدمت وزارة العدل مشروع قانون لتعديل *قانون العقوبات* لزيادة الظروف التي يُسمح فيها بالإجهاض. ورفعت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية إلى البرلمان مشروع قانون لإدخال تعديل على *قانون صحة الأم والطفل* ينص على دعم الإجهاض الاصطناعي الآمن وإجراءاته في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وستدمج كلا الوزارتين مناقشة اشتراع مشاريع القوانين ذات الصلة. وفي آب/أغسطس 2021، وضعت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية مؤخراً ميزانية لتدريب ومشاورة العاملين في المجال الطبي لحماية صحة المرأة عند إجراء الإجهاض الاصطناعي، ومساعدة النساء الحوامل على الحصول على المشورة والتدريب من خبراء طبيين في إطار التأمين الصحي بشأن إجراء الإجهاض الاصطناعي والاحتياطات التي ينبغي اتخاذها قبل إجراء العملية وبعدها. (التوصيات 132-114 - 132-115)؛ الهدف 5-6 من أهداف التنمية المستدامة)

6- الأشخاص ذوو الإعاقة

تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمرضى العقليين والأشخاص ذوي الإعاقات العقلية

56- تقدم الحكومة، منذ كانون الثاني/يناير 2021، الدعم للمرضى العقليين لتلقي العلاج المناسب في أوانه من خلال مشروع تحمل تكاليف علاج المرضى العقليين. وفي حزيران/يونيه 2017، نُفذ مشروع دعم الوصاية العامة لمساعدة نزلاء مرافق رعاية الصحة العقلية من المرضى العقليين الذين لا يملكون القدرة على اتخاذ القرارات من دون وصي على العودة إلى المجتمع والاعتماد على أنفسهم. وبعد التعديل الذي أدخل على قانون رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة في كانون الأول/ديسمبر 2021، حُذف الحكم المتعلق بتقييد تطبيق هذا القانون على الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية للسماح للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية باستخدام مرافق الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. (التوصية 130-54؛ الغايتان 10-2 و10-4 من أهداف التنمية المستدامة)

ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنقل

57- تواصل الحكومة تقديم الدعم اللازم لتوفير حافلات منخفضة الأرضية لضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التنقل في وسائل النقل العام. وبموجب قانون تعزيز النقل المُيسر للأشخاص ضعاف الحركة، تقدم الحكومات المركزية والمحلية الدعم المالي لشركات النقل التي تستخدم حافلات منخفضة الأرضية لنقل الركاب على الخطوط العادية. وفي الفترة من عام 2004 إلى عام 2021، بلغت قيمة الدعم حوالي 1,2 تريليون وون كوري. وبحلول نهاية عام 2021، بلغ معدل استخدام الحافلات المنخفضة الأرضية ضمن حافلات النقل الحضري 30,6 في المائة في جميع أنحاء البلاد. وأدخل تعديل على القانون المذكور في كانون الثاني/يناير 2022 يقضي بزيادة معدل استخدام الحافلات المنخفضة الأرضية وسيدخل حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2023 لإدراج شرط استخدام الحافلات المنخفضة الأرضية عند استبدال حافلات النقل أو إلغائها.

7- المهاجرون واللاجئون

اعتماد نظام تسجيل جميع المواليد

58- في الدورة الثالثة للاستعراض الدوري، لم تؤيد الحكومة التوصية الداعية إلى تطبيق نظام تسجيل جميع المواليد على الأطفال المهاجرين، ولكنها غيرت موقفها وهي تؤيده وتستعد لتطبيقه. وفي حزيران/يونيه 2022، قُدم إلى الجمعية الوطنية مشروع قانون تسجيل مواليد الأجانب، وهو يجيز للوالدين أو غيرهما، في حالة الطفل المولود في كوريا، الذي لم يُمنح الجنسية الكورية، تسجيل ولادة الطفل وطلب الاطلاع على الشهادة وإصدارها لإثبات ولادة الطفل وهويته. (التوصيات 118-132 - 132-124؛ الغايتان 3-10 و 9-16 من أهداف التنمية المستدامة)

القضاء على التمييز وخطاب الكراهية ضد الأجانب والمهاجرين

59- أدرجت الحكومة برنامج منع التمييز العنصري وكره الأجانب في مهام السياسة العامة للخطة الرئيسية الثالثة لسياسة الهجرة (2018-2022)، وتضمنت خطة العمل الوطنية الثالثة (2018-2022) أيضاً سياسات ترمي إلى تعزيز الرصد والتشاور بشأن المحتوى والمعلومات التمييزية والمهينة. وقد ألزمت الحكومة هيئات البث التي تتلقى تنبيهها أو تحذيراً من اللجنة الكورية لمعايير خدمات الاتصالات، نتيجة انتهاكها لقواعد التشاور بشأن البث التي تحظر تأجيج التحيز أو السخرية والإهانة ضد عرق معين، بإبلاغ المشاهدين بالأمر. وقد وضعت الحكومة نظاماً يقوم على خصم نقاط من هيئة البث في التقييم السنوي للبث، إذا اتخذت في حقها تدابير تقييدية. وتتشاور اللجنة بشأن مفردات التحيز والسخرية والإهانة، وما إلى ذلك، التي تستهدف عرقاً من الأعراق وتبث على شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، وتطلب منها تصحيح هذه المفردات بموجب قواعد التشاور بشأن المعلومات والاتصالات. (انظر المرفقين 1 و 2) (التوصيات 25-130 و 46-132 و 47-132 و 49-132 و 55-132؛ الغاية 3-10 من أهداف التنمية المستدامة)

ضمان التعليم ومنح صفة المقيم للأطفال المهاجرين الذين بلغوا سن الدراسة

60- وتكفل جمهورية كوريا الحق في التعليم الإلزامي لجميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال الأجانب، بغض النظر عن وضع إقامتهم. وإذا كان من الصعب إثبات وضع الهجرة أو تسجيل الأجانب، فإن التعليم الإلزامي يُكفل عند إثبات الإقامة في البلاد. وفيما يتعلق بالتحصيل الأكاديمي، يُجرى امتحان أكاديمي للالتحاق بنظام التعليم العام. ولكن ذُكر أن الأطفال غير المسجلين الذين يلتحقون بفضول

تدريبية في كوريا لا يمنحون صفة المقيم مما يجعلهم يعيشون في خوف من الترحيل. والحكومة تمتنع عن فرض رقابة صارمة على الأطفال المهاجرين الملتحقين بالمدارس ما لم يكملوا دروسهم، وتؤخر تنفيذ الترحيل القسري، ولا تصدر أمر حماية للأطفال دون سن 14 عاماً. وبالإضافة إلى ذلك، أعدت الحكومة تدابير الإغفاء المشروط عن طريق جمع الآراء من الأوساط الأكاديمية والخبراء الميدانيين. وفي السابق، كانت صفة الإقامة تُمنح فقط للأطفال المولودين في كوريا، والذين مكثوا في كوريا لمدة 15 عاماً على الأقل، والتحقوا بالمدرسة المتوسطة أو الثانوية أو حصلوا على شهادة الثانوية العامة في كوريا. ولكن وُسع نطاق الأهلية للحصول على صفة المقيم، مؤقتاً بين عامي 2022 و2025، عن طريق منح صفة المقيم للأطفال الذين ولدوا في كوريا أو دخلوا إليها وهم دون سن السادسة، ومكثوا فيها مدة لا تقل عن ست سنوات، والتحقوا بالمدرسة الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية في كوريا أو حصلوا على شهادة الثانوية العامة، أو تمنح للأطفال الآخرين الذين دخلوا إلى كوريا وهم في سن السادسة أو أكثر، ومكثوا فيها مدة لا تقل عن سبع سنوات، والتحقوا بالمدرسة الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية في كوريا أو حصلوا على شهادة الدراسة الثانوية العامة في كوريا. ويسمح لوالديهم مؤقتاً بالبقاء في كوريا حتى يحصل أطفالهم على شهادة الثانوية العامة أو يصلوا سن البلوغ. (التوصيات 126-132 و129-132 و130-132)

حماية حقوق العمال الأجانب

61- وفي إطار الجهود الرامية إلى منع التمييز والعنف ضد العمال الأجانب وحماية ظروف عملهم، قدمت الحكومة توجيهاً ونفذت عمليات تفتيش شملت حوالي 3 000 مكان عمل كل عام. واتخذت تدابير إدارية وقضائية، وألغيت تصاريح العمل الممنوحة لأصحاب العمل وفُرضت قيود على منحها في الحالات التي ارتُكبت فيها مخالفات. ويخضع أرباب العمل لتدابير غير مؤاتية عند تعيينهم عمال أجانب جدد⁽²⁴⁾. ومنعاً لعدم تمكن العمال الأجانب من الحصول على المساعدة بسبب مشاكل تتعلق باللغة، توفر خدمات الترجمة الشفوية والمشورة بواسطة 40 مركزاً من مراكز دعم العمال الأجانب ومراكز الاتصال، و49 مركزاً للتوظيف، ويقدم 152 مترجماً شفويًا خدمات الترجمة الشفوية لمساعدة العمال الأجانب عند حضورهم إلى المؤسسات للحصول على تصاريح العمل، وزيارة أماكن عملهم، ولدى التحقق من حضور مقدمي الشكاوى، وعند التحقيق في ظروف مكان العمل. (التوصيات 81-130 إلى 84-130؛ الغاية 8-8 من أهداف التنمية المستدامة)

تحسين نظام تصاريح العمل

62- نظام تصاريح العمل هو نظام يهدف إلى المساعدة في سد نقص القوى العاملة في الوظائف التي لا يعمل فيها الكوريون. وبالنظر إلى أن العمال الأجانب يُمنحون إذنًا بالدخول إلى كوريا والبقاء فيها بشرط أن يعملوا في مكان العمل المسموح به وفقاً لتصريح العمل ذي صلة، فإن عليهم، من حيث المبدأ، العمل في مكان العمل الأصلي ولكن يسمح لهم بتغيير مكان العمل لأسباب لا تعزى إلى العامل، مثل إنهاء أو انتهاء عقد العمل، أو التأخر في دفع الأجور، أو انتهاك ظروف العمل. ولكن، منذ قبول توصية مفادها أن القيود المفروضة على تغيير مكان العمل يمكن أن تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، حُسن نظام تغيير مكان العمل ثماني مرات لزيادة الأسباب التي تتيح التغيير. ونتيجة لذلك، يسمح لهم بتغيير أماكن العمل دون تحديد عدد مرات التغيير في حالة عدم تمكنهم من مواصلة العمل لأسباب خارجة عن إرادتهم، مثل تعليق أو إغلاق النشاط التجاري، وإلغاء تصاريح العمل، وانتهاك شروط العمل، والمعاملة غير العادلة. واعتباراً من عام 2021، بات يتعين على أصحاب العمل الذين يحصلون على تصاريح استخدام عمال أجانب لأول مرة الخضوع لتدريب على قوانين العمل، والوقاية من حوادث العمل، والإدارة الصحية، وحماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، زادت ساعات التدريب على القوانين المتعلقة

بالعمل، بما في ذلك قوانين السلامة المهنية، من 12 إلى 15 ساعة للعمال الأجانب الحاصلين على تصاريح عمل بعد دخول كوريا. أما أصحاب العمل الذين صدرت بحقهم عقوبات بموجب قانون السلامة والصحة المهنية بسبب وفاة عمال أجانب، فقد مُنعوا من توظيف الأجانب لتعزيز حماية العمال الأجانب من حوادث العمل بدءاً من عام 2022. واعتباراً من عام 2023، لا يجوز لفرادى المزارعين ومصايد الأسماك، الذين يوظفون أقل من خمسة عمال ولا يُلزَمون بالتالي بتأمين العمال ضد حوادث العمل، توظيف الأجانب إلا إذا قرروا التأمين ضد حوادث العمل أو الانخراط في تأمين يتعلق بسلامة العمال الزراعيين والصيادين. واعتباراً من عام 2021، بات يجب على أصحاب العمل تقديم بيانات مرئية حول مساكن العمال عند التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل، وذلك بهدف تحسين البيئة المعيشية. ولا يُسمح بتشغيل الأجانب إذا كان المرفق عبارة عن مبنى مؤقت غير قانوني. ويُسمح للعمال الأجانب الذين يعيشون في مثل هذه المرافق غير القانونية بتغيير أماكن عملهم. وتطبيق قوانين علاقات العمل على العاملات الأجنبية اللاتي يعملن بموجب نظام تصاريح العمل، يجري التحقق، أثناء عمليات تفتيش أماكن العمل، من عدم فصلهن بسبب الحمل أو الولادة، ويُضمن لهن أخذ إجازة قبل الولادة وبعدها، وتُدفع لهن استحقاقات إجازة الأمومة. (التوصيات 127-132 - 128-132؛ الغاية 8-8 من أهداف التنمية المستدامة)

تدابير متعلقة بضحايا الجريمة الأجانب

63- منحت الحكومة وضع الإقامة المعنون "حالات أخرى" (G-1) اعتباراً من عام 2013 للأجانب من ضحايا عدد من الجرائم بينها جرائم العنف الجنسي والاتجار بالبشر، وذلك لضمان إقامة مستقرة إلى حين استكمال إجراءات الانتصاف اللازمة، مثل التحقيقات والدعاوى القضائية. وتقدم المساعدة القانونية المجانية لضحايا العنف الأسري. وسُيُعزز الدعم للأجانب من ضحايا الاتجار بالبشر عندما يتم إنفاذ قانون منع الاتجار بالبشر وحماية الضحايا، وغيره من القوانين ذات الصلة. ولا يميز قانون حماية ضحايا الجريمة بين الكوريين والأجانب ممن ينطبق عليهم. ومع ذلك، إذا كان الأجنبي ضحية جريمة أو مفجوعاً بفقد عزيز، لا يمكنه الحصول على تعويض إلا في حالة وجود ضمان متبادل مع بلده. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المدعون العامون الدعم المالي، بما في ذلك النفقات الطبية ونفقات المعيشة وما إلى ذلك، لضحايا الجريمة من الأجانب المقيمين بصورة شرعية في كوريا. ولتوسيع نطاق دعم صناديق الإغاثة، قدمت وزارة العدل مشروع قانون لتعديل قانون حماية الضحايا بهدف توفير أموال إغاثة للمهاجرين المتزوجين بغض النظر عن وجود ضمانات متبادلة مع بلد الشخص المعني أو وجود خطط تأمين أخرى لدعم المناقشات المتعلقة بالتشريع. (التوصية 130-72؛ الغايتان 5-2 و 16-3)

تحسين تحديد مركز اللاجئ

64- واستجابة للطلبات المتزايدة الناشئة عن إنفاذ قانون اللاجئين في عام 2013، واصلت الحكومة تكريس عدد من الموظفين المتمتعين بالكفاءة والخبرة في تحديد مركز اللاجئ على نحو فعال، مما أتاح تقادي قوائم الانتظار الطويلة⁽²⁵⁾ وتوفير الحماية الفورية لطالبي اللجوء. (انظر المرفق 3) وفي الوقت نفسه، ومن أجل تعزيز قدرة موظفي تحديد مركز اللاجئ، ألزمت الوزارة الموظفين باستكمال التدريب والتعليم اللازمين، ودعت خبراء خارجيين، بينهم خبراء من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى تقديم مجموعة متنوعة من الدورات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد شهادة المترجم الشفوي المخصص للاجئين يضمن أن تكون ترجمات المترجمين الشفويين المعتمدين الذين أكملوا التدريب واجتازوا اختبار مؤسسة خارجية مبنية على فهم ومهارات معززة فيما يتعلق بتحديد وضع اللاجئ أثناء مراجعة الحالة. وقد بدأ تسجيل مقابلات اللاجئين بالفيديو بما يضمن الحقوق الإجرائية لطالبي اللجوء فيما استمرت الجهود الرامية إلى تغيير النظرة العامة السلبية تجاه طالبي اللجوء، ومن بينها، على سبيل المثال، بدء تثقيف

موظفي الحكومة المحليين الذين يخدمون الجمهور بشكل مباشر، بشؤون اللاجئين. وتستعد الحكومة حالياً لتعديل قانون اللاجئين لكي يتلقى مقدمو الطلبات خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية ليس فقط أثناء المقابلات ولكن أيضاً في عملية تقديم الطلبات والحصول على إخطار بنتائج دراسة الطلب، والسماح لمن لديهم أسباب إنسانية بالحصول على تصريح عمل في وقت مبكر.

جيم - التوصيات غير المنفذة

1- تنفيذ الآليات الدولية لحقوق الإنسان

التصديق على المعاهدات الدولية

65- لا تزال الحكومة تنظر في موقفها من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لأنه يجب النظر بصورة شاملة في النظام القانوني المحلي والبيئة المحلية⁽²⁶⁾. ومع ذلك، انضمت الحكومة إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في كانون الأول/ديسمبر 2018، وهو اتفاق استند إلى حماية حقوق المهاجرين، ووصولهم غير التمييزي إلى سوق العمل وحماية المهاجرين المستضعفين. (التوصيات 1-131 و 13-132 و 15-132 و 125-132)

66- ويتطلب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة دراسة متأنية لتعارضه المحتمل مع القوانين المحلية، ولتأثيره على الأمن القومي، وعلى الحالات التي تحدث في الخارج. وبما أن البروتوكول يضمن للجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمرافق الاحتجاز وجميع أماكن الاحتجاز، من الصعب التصديق الفوري على البروتوكول بسبب تعارضه المحتمل مع القوانين المحلية، مثل قانون حماية أسرار الجيش. وتعكف الحكومة حالياً على استعراض التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالنظر إلى أوجه تضاربه المحتمل مع القوانين المحلية والحاجة إلى تعديل قوانين. (التوصيات 7-132 إلى 8-132)

67- وقد بذلت الحكومة جهوداً للقضاء على التمييز في التعليم عن طريق ضمان التعليم المجاني حتى إنهاء المدرسة الثانوية، وذلك عملاً بالمادة 31 من الدستور. وسيتواصل النظر في التصديق على اتفاقية اليونسكو بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم؛ (التوصية 2-131)

2- التغييرات في المؤسسات المحلية

سن القانون الشامل لمكافحة التمييز

68- تكفل جمهورية كوريا مبدأ المساواة وعدم التمييز بموجب المادة 11 من الدستور. وقد واصلت بذل جهود تشريعية للقضاء على التمييز من خلال سن قوانين فردية بشأن الإعاقة والأعمار، وما إلى ذلك. وقدمت مشاريع قوانين تتعلق بالقانون الشامل لمكافحة التمييز إلى الجمعية الوطنية عدة مرات منذ عام 2007، ولكن هذه المشاريع لم تناقش في البرلمان نتيجة الخلافات الاجتماعية بشأن أسباب مكافحة التمييز، وما إلى ذلك، وانتهى الأمر إلى سحب هذه المشاريع أو شجبها. وقُدمت أربعة مشاريع قوانين إلى الجمعية الوطنية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وعقد البرلمان جلسة لدراسة هذه المشاريع في أيار/مايو 2022. وستدعم الحكومة المناقشة التشريعية لمشاريع القوانين ذات الصلة المقدمة إلى الجمعية الوطنية. (التوصيات 26-132 - 45-132، 57-132 - 62-132، 64-132؛ الغاية 10-3 من أهداف التنمية المستدامة)

إلغاء عقوبة الإعدام

69- ولم تتفد جمهورية كوريا، المعترف بها كدولة ألغت عقوبة الإعدام بحكم الأمر الواقع، عقوبة الإعدام منذ نحو 25 عاماً، وبالتحديد منذ كانون الأول/ديسمبر 1997. وصوتت الحكومة لصالح القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها 75 بشأن وقف تطبيق عقوبة الإعدام في تشرين الثاني/نوفمبر 2020⁽²⁷⁾ والقرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان في دورته 48 بشأن مسألة عقوبة الإعدام في تشرين الأول/أكتوبر 2021⁽²⁸⁾ لأول مرة. وقد انضمت الأصوات المذكورة أعلاه إلى جهود المجتمع الدولي لحماية الحق في الحياة. ومع ذلك، يمثل إلغاء عقوبة الإعدام أمراً بالغ الجدية فيما يتعلق بأسس السلطة العقابية للدولة. وهو يتطلب مراجعة متأنية مع مراعاة شاملة للرأي العام، ووظيفته في العدالة الجنائية، والظروف المحلية والدولية، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة. وستدعم الحكومة المناقشة التشريعية لمشاريع القوانين ذات الصلة المقدمة إلى البرلمان. (التوصيات 132-70 - 132-89، 132-4 - 132-6)

إنهاء تجريم التشهير

70- في شباط/فبراير 2021، قضت المحكمة الدستورية بأن الدستور يشمل جريمة التشهير المتمثلة في إطلاق المزاعم علناً، والمنصوص عليها في *القانون الجنائي*. ويجب إجراء مراجعة وافية لمسألة إلغاء تجريم التشهير المتمثل في إطلاق المزاعم علناً مع النظر بعناية ليس فقط في حرية التعبير ولكن أيضاً فيما إذا كانت هناك فجوة في حماية الضحايا، وما إذا كان هناك نظام تعويضات يتعلق بالعقوبات، وعقوبات مدنية قوية، وما إلى ذلك. وستدعم الحكومة المناقشة التشريعية لمشاريع القوانين ذات الصلة المقدمة إلى البرلمان. (التوصيات 132-107 و 132-108)

إلغاء قانون الأمن القومي

71- واستناداً إلى السوابق القضائية، لا يطبق *قانون الأمن الوطني* إلا في الحد الأدنى الضروري وذلك عندما يكون هناك خطر محدد وواضح على أمن الدولة ونظامها الديمقراطي ولمنع القيود غير المنصفة التي تفرض على حرية التعبير من خلال تطبيق هذا القانون⁽²⁹⁾. (التوصيات 132-25 و 132-90 و 132-109 - 132-111؛ (الغايان 1-16 و 3-16)

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الطوعية والجهود الوطنية في سياق كوفيد-19

72- كانت الدولة عضواً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في فترتين (2016-2018 و 2020-2022). وبهذه الصفة، شاركت الحكومة بنشاط في المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان داخل مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة. وعلى وجه الخصوص، قادت الحكومة عملية اعتماد القرارات المتعلقة بالتكنولوجيات الرقمية الجديدة والناشئة وحقوق الإنسان والحكم المحلي وحقوق الإنسان لتوسيع قاعدة المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان. وستواصل الحكومة المشاركة بنشاط في المناقشات الجارية في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وستقدم مساهمات مالية إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمساهمة في الأمم المتحدة وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

73- وبذلت الحكومة جهوداً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للفئات الضعيفة في سياق كوفيد-19. ونفذت سياسات مختلفة لمنع أي انقطاع في جهود رعاية الطفل، ووضعت تدابير لحل أزمة البطالة المتفاقمة في صفوف النساء. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدمت شبكة الإنترنت في تنقيف الجمهور بشأن مراحل التباعد الاجتماعي لحماية الأطفال وضمان حقوقهم في التعلم. وتم توفير الترجمة بلغة الإشارة

للإحاطات الحكومية بشأن كوفيد-19 لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة للوصول إلى المعلومات ذات الصلة. ولضمان حقوق المهاجرين في الصحة، نفذت الحكومة سياسات تشمل توفير الترجمة الشفوية فيما يتعلق بكوفيد-19 وتوفير فحص كوفيد-19 دون التحقق من التأشيرات. (انظر المرفق 4).

Notes

- ¹ Special Rapporteur on the right to adequate housing in May 2018; Special Rapporteur on the right to privacy in July 2019; Special Rapporteur on the situation of human rights in the Democratic People's Republic of Korea in July 2018, January and June 2019, February, June and August to September 2022; and the Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence in June 2022.
- ² Domestic violence counseling centers supported 428,911 counseling cases in 2021, and shelters for domestic violence victims provided psychological treatment, investigation and connection with and support for medical and legal services to 172,385 victims in 2021. In 2021, they subsidized medical expenses for 8,996 persons (13,870 treatment cases) and supported free legal aid and counseling for 11,010 cases. Female Emergency Hotline 1366 provided 313,868 counseling cases in 2021 and temporarily protected 5,433 victims at emergency shelters.
- ³ Due to this, the ratio of fixed-term employees who worked for longer than one and a half year and converted to regular workers was in an increasing trend from 16.8% in June 2016 to 26.0% in June 2019. However, the conversion ratio slightly decreased due to COVID-19 in 2020, but the conversion rate increased by 12% in June 2021 on a yearly basis. In the meantime, the ratio of employees dispatched or under a service contract or subcontract among all employees of the companies with at least 300 employees was 17.4%, decreased from 18.3% in 2020.
- ⁴ In the Republic of Korea, entering high school is commonplace with 99.7% of the school entrance rate between 2005 and 2021. Free high school education was expanded from the third grade of high school in the second semester in 2019, the second and third grades in 2020 to all grades in 2021.
- ⁵ The Status of Policies to Eradicate Sexual Harassment and Violence in the Public Sector and Countermeasures, the Measures to Eradicate Sexual Harassment and Violence in the Workplace and the Culture and Art Industry, the Measures to Eradicate Sexual Harassment and Violence in the Education Sector and the Measures to Eradicate Irregularities Including (Sexual) Violence in the Sports Sector were established.
- ⁶ One-stop centers named "Sunflower Centers" are available for victims of sexual violence.
- ⁷ The number of requests to deliberate gender discrimination cases in mass media was 119 in 2017, 268 in 2018, 323 in 2019 and 579 in 2020. The trainees of gender equal media training were expanded from the monitoring group of the KCSC in 2017 to adolescents in 2018 and journalists and broadcasters in 2020.
- ⁸ Intensive supervision was conducted for 868 workplaces in 2021, and will be conducted for 1,000 in 2022.
- ⁹ The Government has disclosed the lists of business operators who failed to implement it with 42 workplaces in 2018, 50 in 2019, 51 in 2020 and 30 in 2021.
- ¹⁰ The gender wage gap in Korea is showing a decreasing trend with 37.2% in 2015, 36.7% in 2016, 34.6% in 2017, 34.1% in 2018 and 32.5% in 2019 according to the OECD Statistics. The analysis result of the AA in 2021 shows that the ratio of female managers stood at 10.22% in 2006, but reached 20.39% in 2017, 20.56% in 2018, 19.76% in 2019, 20.92% in 2020 and 21.30% in 2021.
- ¹¹ The number of Saeil Centers which is the employment support institution for women whose career is interrupted was increased from 150 in 2016 to 155 in 2017, 157 in 2018 and 159 in 2021.
- ¹² The upper limit amount of parental leave bonuses has been increased from KRW 1.5 million for the first child and KRW 2 million for the second and the following child in July 2017, KRW 2 million for every child in 2018 to KRW 2.5 million for every child in 2019.
- ¹³ The number of certified companies increased from 14 in 2018 to 4,918 in 2021.
- ¹⁴ The number of shelters for abused children increased from 73 in 2019 to 98 in 2021.
- ¹⁵ The number of child protection agencies increased from 67 in 2019 to 77 in 2021.
- ¹⁶ In April 2022, local governments were selected to install and operate shelters for abused children with disabilities. Six shelters in three regions will be launched in the second half of 2022 to open two shelters in each region across the country.
- ¹⁷ The number of supporters and annual care hours have been expanded from 4,005 and 720 hours in 2021 to 8,005 and 840 hours in 2022. Previously, the services were provided to households with 120% or lower of standard median income without out-of-pocket expenses. Still, with the design for out-of-pocket expenses, households with more than the standard median income can receive such services from 2022.
- ¹⁸ The number of people eligible for KRW 300,000 basic pension benefits for the disabled was 276,000 as of December 2021.
- ¹⁹ The *Trade Union and Labor Relations Adjustment Act* allows the unemployed and laid-off to join the unions of each company; the *Act on the Establishment and Operation of Public Officials' Unions*

- abolished the restriction of joining the unions by rank and allows firefighting, education, and retired public officials to join the unions. The *Act on the Establishment and Operation of Teachers' Unions* allows retired teachers to join the unions.
- ²⁰ The number of assemblies and demonstrations is increasing with 68,315 in 2018, 95,266 in 2019, 77,453 in 2020, and 86,552 in 2021, but the number of injured police officers decreased from 84 in 2018, 76 in 2019, 31 in 2020 and 40 in 2021. The number of illegal acts at the scene of assemblies also decreased, and the number of those indicted for violating the Assembly and Demonstration Act decreased to 3,425 in 2016, 1,276 in 2017, 488 in 2018, 1,220 in 2019, 1,060 in 2020, and 1,211 in 2021. According to the general public opinion poll, the rate of respondents who answered that "assemblies and demonstrations are being held peacefully" has increased from 52% in 2016, 73.9% in 2017, and 74.8% in 2019 to 84.8% in 2019.
- ²¹ The human rights impact assessment of assemblies and demonstrations is a system where a monitoring group fills in the checklist of the situation of the assembly scenes to revise and complement the policies and stance relating to assembly management based on post-evaluation.
- ²² The Government has adjusted the wage level every year considering the inflation rate and further evaluated the appropriateness of wages by appropriateness evaluation every five years.
- ²³ For the quantitative expansion of the number of projects for older persons' jobs, the Government has allowed regional social and economic organizations (social cooperatives) and non-profit organizations to join the projects and tried to diversify and expand the institutions to seek such projects by supporting training for such institutions. Accordingly, the number of jobs for the older persons increased from 510,000 in 2018, 640,000 in 2019, 740,000 in 2020, 820,000 in 2021 to 845,000 in 2022.
- ²⁴ As a result of the inspection of over 10,003 business places between 2018 and 2021, 5,416 were found to violate labor-related acts. For 18,900 violation cases of the labor-related acts, 17,471 corrective orders, 27 judicial actions, 484 fines, 237 administrative dispositions, and 681 notifications were imposed.
- ²⁵ As a result of persistent efforts to add more RSD officers, the figure climbed to 90 in 2021 from 39 in 2018 and 18 in 2013, the year of enforcing the *Refugee Act*.
- ²⁶ The obligation to protect and promote family reunification of migrant workers (Article 44), the obligation of the state party to set conditions for migrant workers who entered Korea for employment to engage in self-employment (Article 52, paragraph 4), birth registration and nationality of children of all migrant workers (Article 29), efforts to regularize undocumented migrant workers (Article 69(1)) of International Convention on the Protection of the Rights of all Migrant Workers of their Families are in conflict with the current *Immigration Act, Nationality Act, Foreign Workers' Employment Act*, etc.
- ²⁷ See the UN General Assembly resolution on the Moratorium on the use of the Death Penalty (A/RES/75/183).
- ²⁸ See the UN HRC resolution on the Question of the Death Penalty (A/HRC/RES/48/9).
- ²⁹ Accordingly, the number of persons prosecuted for violating the *National Security Act* was seven in 2017, four in 2018, one in 2019, two in 2020, and 11 in 2021.